الفصل الثانى

العراق
عقوبة التدمير الشامل

obeikan.com

obeikan.com

للأسف، إن عرض الأمر على هذا النحو مناف للحقيقة. . إنه صَدَّام، هو الذى قتل كل هؤلاء الأطفال، وأراق الدماء، وليست القرارات.

روجر آلتون محرر الأوبزرفر، رسالة لعدسات الميديا، ١٥ مارس، ٢٠٠٢م.

بلير الكذوب ـ القضية الأخلاقية للحرب

كرد فعل على أكبر مسيرة احتجاج لم يسبق لها مثيل فى تاريخ بريطانيا، قال تونى بلير فى فبراير ٢٠٠٣م:

> القضية الأخلاقية ضد الحرب لها إجابات أخلاقية: إنها قضية أخلاقية تتعلق بطرد صدام من السلطة. . حقّا هناك تبعات لشن الحرب. إذا ما أبعدنا «صدام» بالقوة، سوف يقع ضحايا من الشعب، والبعض منهم برىء، وعلينا أن نعترف بنتائج ما نقدم عليه من أفعال، حتى تلك غير المقصودة. لكن هناك كذلك عواقب لـ «وقف الحرب». لن تكون هناك مسيرة من أجل ضحايا صدام، ولا احتجاجات حول آلاف الأطفال الذين يموتون بلا داعٍ كل عام فى ظل حكمه، ولا غضب له مبرراته الأخلاقية بشأن غرف التعذيب التى إن ظل صدام فى السلطة فسوف تظل موجودة (ثمن قناعتى، الأوبزرفر، ١٦ فبراير، ٢٠٠٣م).

بعد عامين من هذه الكلمات، أظهر مسح أجراه وزير التخطيط العراقى مع سكرتير عام الأمم المتحدة أن حوالى ربع أطفال [العراق] بين سن ستة شهور إلى خمسة أعوام يعانون من سوء التغذية (وزير التخطيط العراقى يبدأ أول مسح شامل عن ظروف المعيشة فى العراق، ١٢ مايو، ٢٠٠٥م) (<www.reliefweb.int>).

إن ما نشرته الميديا بصراحة هو حقيقة أن ذلك يمثل تدهوراً فعليّا فى الأرقام التى كانت مرعبة قبل الحرب. أظهر تقرير نشرته اليونيسيف فى أكتوبر ٢٠٠٤م: شهدت

العراق زيادة مهولة فى معدلات وفيات الأطفال دون سن الخامسة بشكل لم تشهده دولة أخرى فى العالم، وتوجد مؤشرات على أن الوفيات دون الخامسة مستمرة فى الارتفاع (تقدم بسيط فى معدل وفيات الأطفال، شبكة المعلومات الإقليمية المتكاملة، ١١ أكتوبر ٢٠٠٤م، <www.reliefweb.int>). ولتحرى الدقة، سجلت اليونيسيف تحسنًا فى وفيات أطفال العراق بين ١٩٩٩ و ٢٠٠٢م، حيث انخفض معدل حالات الوفاة من ١٣٠ لكل ألف من الأحياء فى ١٩٩٩م إلى ١٢٥ فى ٢٠٠٢ م. إلا أن هذا المعدل انعكس فى ظل الاحتلال الأمريكى ـ البريطانى. جاء تقرير اليونيسيف: منذ بدء الحرب فى العراق، ساءت أحوال تغذية الأطفال، قل معدل الأطفال الذين نجوا من أمراض نقص المناعة، وزادت حوادث الأمراض المعوية. (اليونيسيف، معلومات عن العراق فى رسالة إليكترونية لعدسات الميديا، ١٩ أكتوبر، ٢٠٠٤م).

فى ٣ ديسمبر ٢٠٠٤م، أدلى وزير الصحة العراقى ومسئولون آخرون عن الشئون الصحية بوجود نقص حاد فى الأدوية فى بلدة تحتلها دولتان من أكثر دول العالم ثراء. أدلت انتصار العبادى كبيرة صيادلة مستشفى اليرموك فى بغداد بما يلى:

> كان لدينا برنامج يوفر أدوية السرطان والأورام للمرضى حسب احتياجاتهم. اعتادت الوزارة على تقديم كميات معينة لنا كل عام، بحيث يمكن تقديم مساعدة منضبطة للمريض، لكن حاليًا توقف كل ذلك. لا يمكن تصور مدى التأثير الذى وقع على المرضى نتيجة لهذا النقص فى الأدوية (نقص الأدوية مستمر، شبكات المعلومات الإقليمية المتكاملة، ٣ سبتمبر ٢٠٠٤م <www.reliefweb.int>).

وفقًا لنتائج مسح أجرى فى عام ٢٠٠٤م، يوجد ما يقرب من ١,٣٠٠,٠٠٠ طفل عراقى أعمارهم ما بين ٨ إلى ١٦ عاما يقومون بالعمل فى مجالات مختلفة. أظهر المسح ساعات العمل الطويلة بحيث إن نسبة ٢٧ فى المائة من الأطفال تعمل لأكثر من ثمانى ساعات يوميًا. معظم من بدأ العمل فى هذه السن المبكرة من المناطق الريفية بسبب الظروف الاقتصادية الصعبة هناك. (صورة عن عمالة الأطفال، ٩ مايو ٢٠٠٥م، <www.reliefweb.int>).

فى عام ٢٠٠٤م أيضا، كشفت دراسة عن أحوال المدارس قبل غزو العراق أن ثلث المدارس الابتدائية فى العراق تفتقر إلى أى إمدادات للمياه، وأن حوالى نصف المدارس ليس بها مرافق صحية. ومنذ مارس ٢٠٠٣م، تم تدمير ما يزيد عن ٧٠٠ مدرسة ابتدائية بقصفها بالقنابل ـ ثلثها موجود فى بغداد. احترقت أكثر من ٢٠٠ مدرسة، وما يزيد عن ٣٠٠٠ مدرسة أصبحت مراكز عسكرية لقوات الاحتلال (تعانى مدارس العراق من الإهمال والحرب، صندوق رعاية الأطفال التابع للأمم المتحدة، ١٥ أكتوبر ٢٠٠٤م، <www.reliefweb.int>).

فى مايو ٢٠٠٥م أدلى طبيب عراقى ناشئ اسمه مايس نمر بمؤشرات عن حجم الدمار فى البلاد:

> إن ٩٩,٩٩ فى المائة من زملائى فى العمل قد أصابهم اليأس. إنهم يرغبون فى ترك البلاد عند أول فرصة تسنح لهم إلى أى دولة أخرى فى العالم. أن يقوموا بأى عمل فى تلك البلاد الأخرى أمر لم يفكروا فيه ولا يعنيهم ـ إنهم يريدون مغادرة البلاد وحسب. إنهم فى غاية اليأس بالفعل. (أخبار العاشرة فى بى. بى. سى، ١، ٧ يونيه، ٢٠٠٥م).

إن الطوفان الذى اجتاح العراق هو نتيجة للغزو غير المشروع للولايات المتحدة والمملكة المتحدة، نتيجة لعدم كفاءة التحالف فى التخطيط للاحتلال، ونتيجة الحد الأدنى فى الإنفاق على الرعاية الصحية والأنشطة الخاصة بالشعب. قال بوب هربرت فى النيويورك تايمز: أما عن إعادة إعمار العراق، فلننس هذا الأمر... من الصعب تصديق أن إدارة لم تهتم بإعادة بناء مدارس هنا فى أمريكا سوف تهرول من أجل القيام بدور فى مدارس الأطفال فى العراق. (خراب بلا مبرر، نيويورك تايمز، ١٨ أكتوبر ٢٠٠٤م).

الاستئصال الفعال ـ الإبادة الأنجلوأمريكية فى العراق

كان كلام بلير فى ٢٠٠٣م عن الوفيات فى العراق ـ التى لم يكن لها داعٍ ـ إشارة إلى الموت الجماعى للأطفال الذى جاء ذكره فى تقرير الأمم المتحدة عن طريق مجموعات حقوق الإنسان، ووكالات المعونة. فى نشرة أخبار المساء، أوضح بلير أنه بسبب الطريقة

التى نفذ بها [صدام] هذه العقوبات الاقتصادية، فإنها كانت بالفعل سياسة وحشية للغاية ضد شعب العراق (نشرة المساء فى بى. بى. سى، ٢، ٦ فبراير ٢٠٠٣م).

تصريح بلير الكذوب حول هذه القضية بمثابة الصدمة، لكن مقارنة بأحاديثه السابقة حول عدد كبير من القضايا لم يكن الأمر كذلك. فقد قال، على سبيل المثال، عن أحوال المعاناة فى العراق بعد العقوبات الاقتصادية ما يلى:

> الحقيقة أنه من السهل تماما على صدام حسين أن يعطى شعبه المال الذى يحتاجه للطعام والدواء. ألا ترى، إن نظام العقوبات الاقتصادية يسمح له بالحصول على عائدات البترول لتوفير الغذاء والأدوية لشعبه، والسبب فى أنه لم يقم بذلك أنه كان يريد إقناع شعبه... أن السبب فى معاناته والصعوبات التى يواجهها هو الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا. (كمال أحمد، تونى بلير يتحدث لمحرر الأوبزرفر السياسى كمال أحمد، الأوبزرفر، ١٤ أكتوبر ٢٠٠١م).

ورغم أن أحداً لا يستطيع معرفة هذا الأمر من رد فعل الميديا على ادعاءات بلير، فإن هذه الادعاءات رفضها من وضع ونفذ العقوبات الاقتصادية على العراق. وبإلقاء نظرة خاطفة على الحقائق، نجد أن بلير مرة أخرى يستخدم إستراتيچيته المفضلة ـ قلب الحقائق بطريقة حماسية.

ولفهم آثار العقوبات الاقتصادية، نحتاج فى المقام الأول إدراك حجم الدمار الذى أصاب العراق بإلقاء ثمانية وثمانين ألف وخمسمائة (٨٨,٥٠٠) طن من قنابل جيوش الحلفاء أثناء حرب الخليج فى عام ١٩٩١م. أدلى إريك هوسكينز وهو طبيب كندى ومنسق فريق دراسة جامعة هارڤارد بتقرير مفاده أن قصف قوات التحالف دمر كل ما هو حيوى للوجود الإنسانى فى العراق: الكهرباء، والمياه، ونظم الصرف، والزراعة، والصناعة، والرعاية الصحية (مارك كيرتس، **غموض القوة ـ السياسة الخارجية البريطانية منذ ١٩٤٥م**؛ دار نشر زد، ١٩٩٥م، ص١٨٩).

لقد تم تدمير محطات توليد الكهرباء العملاقة فى العراق وعددها ١١ محطة، كذلك تم تدمير ١١٩ محطة فرعية ـ كان ٩٠ فى المائة من مرافق توليد الكهرباء معطلة خلال ساعات؛ وفى خلال أيام توقفت مرافق توليد الكهرباء تماما ـ تم تدمير ثمانية

سدود متعددة الأغراض بعد ضربها لعدة مرات ـ أدى ذلك إلى انهيار السيطرة على الفيضان، وكذلك مخزون الماء المحلى والصناعى، والطاقة الهيدرولوچية وطاقة الرى. تم تدمير أربع محطات ضخ مياه من عدد المحطات البالغ عددها سبع محطات فى العراق. تم إتلاف أربع عشرة شبكة تليفونات مركزية بحيث يتعذر إصلاحها، مصحوبًا بتدمير ٤٠٠,٠٠٠ خط تليفون من عدد الخطوط الكلية وهى ٩٠٠,٠٠٠ . تم ضرب ثمانية وعشرين مستشفى مدنية و٥٢ مركزًا صحيّا محليّا.

أتلفت قنابل قوات التحالف ٦٧٦ مدرسة، من بينها ٣٨ دمرت تمامًا. لم تكن المواقع التاريخية محصنة ضد هذا القصف ـ فقد أتلف ٢٥ مسجدًا فى بغداد وحدها و٣٢١ مسجدًا فى جميع أنحاء البلاد. ظلت سبعة مصانع نسيج متوقفة عن العمل بسبب الأعطال التى لحقت بها، وخمسة مرافق من مرافق البناء، وأربعة مصانع لتجميع العربات وثلاثة مصانع للكلور. تم تدمير مصنع ضخم لإنتاج الحقن. تم قصف جميع مصانع الأسمنت، ومعها عدة وحدات لإنتاج الملابس ومستحضرات التجميل، وغير ذلك.

أدى الحظر نتيجة للعقوبات الاقتصادية إلى جعل إعادة بناء كل هذه البنية الأساسية مستحيلاً. فى مارس ١٩٩٩م، انتهى اجتماع لهيئة مستشارى حقوق الإنسان بمجلس الأمن إلى الإقرار بأن برنامج النفط مقابل الغذاء التابع للأمم المتحدة لا يفى بالحاجات الضرورية لشعب العراق، بصرف النظر عن التحسينات التى قد تكون قد أدخلت على تنفيذ برنامج الإعانات (شبكة صوت صارخ فى البرية، فى مارس ٢٠٠٢م، <www.viwuk.freeserve.co.uk>).

> بصرف النظر عما يمكن أن تكون هذه التحسينات قد أدت إليه ـ من حيث إجراءات التصديق، أو الأداء الأفضل للحكومة العراقية، أو مستويات التمويل ـ فإن ضخامة الاحتياجات الإنسانية لا يمكن الوفاء بها من خلال سياق [برنامج النفط مقابل الغذاء] ولم يكن هدف البرنامج كذلك الوفاء بكافة احتياجات شعب العراق ومن منطلق الوضع الحالى للبنية الأساسية، فإن العائد المطلوب لإصلاحها يتجاوز نطاق هذا البرنامج بكثير. (المرجع السابق).

وكان ما توصل إليه الاجتماع من نتائج هو أن: الوضع الإنسانى فى العراق سوف يظل وضعًا منذرًا بكارثة فى غياب إنعاش مستمر للاقتصاد العراقى، والذى لا يمكن تحقيقه فقط من خلال جهود إنسانية علاجية (المرجع السابق).

ومع ذلك، ظلت الحكومتان الأمريكية والبريطانية تدعيان أن هذه الوفيات الجماعية فى العراق لم تكن نتيجة للبنية الأساسية المحطمة، ونقص التمويل، والكساد الاقتصادى بسبب العقوبات الاقتصادية، وإنما هى نتيجة لنظام الحكم العراقى الذى سحب بقسوة مواد الغذاء والدواء من شعبه.

فى مارس ٢٠٠٠م توجهنا بالسؤال لمساعد السكرتير العام للأمم المتحدة دينيس هاليداى ـ وهو المسئول عن برنامج النفط مقابل الغذاء فى العراق ـ عما إذا كانت تأكيدات الحكومتين الأمريكية والبريطانية من أن صدام هو الذى أعاق استفادة الشعب العراقى من برنامج النفط مقابل الغذاء تحمل أى مسحة من الصدق. قمنا باقتباس خطاب كتبه پيتر هاين وزير الدولة إلى صحيفة نيوستاتسمان فى عام ٢٠٠٠م. كتب هاين: «لقد مرت ثلاث سنوات على برنامج النفط مقابل الغذاء ولم يلحظ الشعب العراقى أى فوائد عادت عليه منه». وكانت استجابة هاليداى هكذا:

> لا أساس لمثل هذه التأكيدات إطلاقًا. إن السكرتير العام أقر تكرارًا بعدم وجود شواهد على قيام حكومة بغداد بأى انحراف فى توزيع الغذاء على الشعب. لدينا ١٥٠ مراقبًا على أرض العراق. فعلى سبيل المثال، إذا رست سفن قمح ـ من جهة لا يعلم إلا الله مصدرها ـ على البصرة، فإنهم يتتبعون وصول الحبوب للمطاحن ويتتبعون وصول الدقيق إلى ٤٩٠٠٠ مفوض تستخدمهم حكومة العراق لهذا البرنامج، ثم يتتبعون وصول الدقيق إلى مستحقيه، بل ويعقدون مقابلات شخصية مع الذين تسلموا الدقيق ـ ولا يوجد دليل واحد على الانحراف فى توزيع المواد الغذائية أبدا على مدى العامين المنصرمين. والأمين العام ذكر فى تقاريره كل ذلك (مقابلة شخصية مع داڤيد إدواردز، مارس ٢٠٠٠م، <www.medialens.org>).

سألنا هاليداى عن موضوع الإمدادات الطبية، فى يناير ١٩٩٩م، قال چورچ روبرتسون الذى أصبح فيما بعد وزير الدفاع، لدى صدام حسين مخازن تضم أدوية قيمتها ٢٧٥ مليون دولار أمريكى وإمدادات طبية يرفض توزيعها، كرر هاليداى:

نواجه مشاكل فى العقاقير الطبية والإمدادات، ويوجد تأخير فى وصولها إلى هناك. هناك أسباب وجيهة لذلك. أحدها أن الحكومة العراقية عادة تضع شروطًا هزيلة فى التعاقد؛ بحيث إنها تتعاقد على كميات كبيرة ـ خمسة ملايين دولار للإسپرين أو ما شابه ـ لشركة صغيرة لا يمكنها الوفاء بالعملية فتعيد عرضها على شركة أخرى وتضيع ثلاثة شهور أو أربعة أو ربما خمسة. هذا أول الأخطاء. والثانى أن لجنة العقوبات تفحص العقود وأصنافها وقد توافق على تسعة أصناف وتجمد العاشر، وهى تعلم تماما أنه بدون الصنف العاشر فإن الأصناف التسعة الأخرى لا فائدة لها. وتأتى الأصناف التسعة ـ يتم إرسال أمر التوريد بها وتصل ـ ويتم تخزينها فى المستودعات؛ وطبيعى أن تمتلئ المستودعات بمخزون لا يمكن فى الواقع أن يستخدم انتظاراً لمكونات أخرى جمدتها لجنة تنفيذ العقوبات (المرجع السابق).

وسألنا هاليداى عن رأيه فى الدافع من وراء تجميد صنف من الأصناف العشرة:

لأن واشنطن ولندن، وإن يكن بقدر أقل، تلعبان لعبة متقنة من خلال لجنة العقوبات لاستمرار هذا البرنامج لسنوات ـ إنها خدعة متعمدة. أن تقول الحكومة البريطانية إن الكميات المطلوبة لتطعيم الأطفال سوف يتم استخدامها فى إنتاج أسلحة دمار شامل، فهذا هراء. وذلك هو السبب فى استخدامى لكلمة الإبادة الجماعية؛ لأن هذه سياسة متعمدة لتدمير شعب العراق. أخشى ألا يكون أمامى إلا هذه الرؤية فى هذه المرحلة المتأخرة (المرجع السابق).

تدعى الحكومة البريطانية أن «صدام» يستخدم أموال برنامج النفط مقابل الغذاء فى أى شىء آخر غير الغذاء. قرر پيتر هاين على سبيل المثال: يمكن توفير أكثر من ثمانية بلايين دولار أمريكى سنويّا للعراق للبرامج الإنسانية ـ ليس فقط من أجل الغذاء

والدواء ولكن كذلك من أجل مياه نقية، وكهرباء، ووسائل تعليمية. لن يتضور أحد أو يهلك (خطاب لنيو ستاتسمان، ١٣ مارس ٢٠٠٠م). أجاب هاليداى:

> من بين العشرين بليون التى تم توفيرها من خلال برنامج «النفط مقابل الغذاء، أنفق ثلثها أى حوالى سبعة بلايين على «نفقات» الأمم المتحدة، والتعويضات للكويت وبنود أخرى من مطالبات المكافآت. وبذلك يتبقى مبلغ ١٣ بليون دولار للحكومة العراقية. إذا قسمت المبلغ على سكان العراق البالغ عددهم ٢٢ مليون نسمة، يصبح نصيب الفرد ١٩٠ دولاراً سنويّا على مدى ٣ سنوات ـ وذلك مبلغ غير ملائم بصورة مؤسفة (مقابلة شخصية مع داڤيد إدواردز، مارس ٢٠٠٠م).

استقال هاليداى، واستقال الذى تولى منصبه فيما بعد هانز ڤون سپونيك، احتجاجًا على ذلك، بعد العمل لمدة طويلة فى الأمم المتحدة ـ استقالات غير مسبوقة فى الأمم المتحدة فى مثل هذه المستويات الرئاسية، إلا أن الميديا تجاهلت هذا الأمر تماما. عندما رجعنا إلى تاريخ فبراير ٢٠٠٣م، لم يرد ذكر لهاليداى فى الأوبزرڤر، على سبيل المثال.

لقد استطاع بلير التصريح بهذا القول الفاضح عن الحرب الأخلاقية؛ لأن الصحفيين تجاهلوا لأمد طويل التقارير الواردة من جماعات مثل صندوق إنقاذ الطفولة فى المملكة المتحدة، الذى وصف العقوبات الاقتصادية ضد العراق بأنها حرب غير معلنة ضد أطفال العراق، (صوت صارخ فى البرية، المملكة المتحدة، مارس ٢٠٠٢م <www.viwuk.freeserve.co.uk>). وصفت الوكالة الكاثوليكية لتنمية ما وراء البحار CAFOD العقوبات الاقتصادية بأنها كارثة إنسانية، لا يمكن الدفاع عنها أخلاقيّا، ولا فعالية لها سياسيّا. إنها سياسة فاشلة، ولا بد من تغييرها (ميلان راى، خطة حرب العراق، ڤيرسو، ٢٠٠٢م، ص١٧٥). ذكرت جمعية مراقبة حقوق الإنسان: إن الفرض الدائم للعقوبات الاقتصادية الشاملة يقوض الحقوق الأساسية للأطفال وللسكان المدنيين على وجه العموم، وإنه يجب على مجلس [الأمن] أن يدرك أن العقوبات ساهمت بطريقة ضخمة فى دوام الظروف المهددة للحياة فى البلاد (أغسطس ٢٠٠٠م <www.viwuk.freeserve.co.uk>). وقع سبعون عضواً من الكونجرس الأمريكى خطاباً للرئيس كلينتون، يناشدونه رفع الحظر وإنهاء ما أطلقوا عليه حفلة قتل

الأطفال التنكرية كسياسة (فيلادلفيا إنكويرر، أبريل ١٩٩٩م). كتب چون وكارل مويلر فى صحيفة فورين آفيرز فى مايو ـ يونيو ١٩٩٩م أن العقوبات لتدمير الشعب التى فرضها كلينتون وبلير، قتلت حتى ذلك الحين مدنيين فى العراق يفوق عددهم «ما سببته أسلحة الدمار الشامل على مر التاريخ الإنسانى» (إدوارد هيرمان ـ الدفاع الليبرالى عن الإمبريالية: پول ستار والمشهد الأمريكى فى سياسة كلينتون الخارجية، زد نت، ٢١ نوڤمبر ٢٠٠٠م).

تورط الميديا ـ مخطط پيلجر ـ البعث

بمصاحبة تورط الميديا فى تلك الجريمة، أمكن لحكومتى الولايات المتحدة والمملكة المتحدة لوم النظام العراقى على المعاناة. ذكر بين براون مسئول بى. بى. سى. :

> إنه هو [صدام] الذى ادعى أن قرارات الأمم المتحدة قد أوصلت مواطنيه إلى حد الموت جوعًا ـ كانت صوراً مثل تلك التى تصور [الطفل سيئ التغذية والأم اليائسة] أسلحة دعاية قوية فى يد صدام، عليه الآن أن يكُفّ عن ذلك (أخبار بى. بى. سى. ٢٠ يونيه، ١٩٩٦م).

وقال چون دراپر مراسل آى. إن. تى:

> الفكرة تتلخص فى استهداف عقوبات مهذبة لمساعدة عوام الشعب، بينما تمنع فى الوقت نفسه زعيم العراق من أن ينحو باللوم على الغرب بسبب المعاناة التى يكابدونها (أخبار آى. تى. ڤى فى نشرة أخبار الساعة ٢٢,٣٠ فى ٢٠ فبراير ٢٠٠١م).

وقال نيك كوهين مراسل الأوبزرڤر:

> أتلهف على معرفة كيف رتب ناعوم تشومسكى وچون پيلجر أن يعارضا الحرب التى سوف تنهى العقوبات التى ادعيا أنها قتلت مئات الآلاف من الأطفال، الذين كان يجب بدلاً من ذلك أن يحظوا بحياة صحية سعيدة فى دولة حبيسة (لا تغتظْ، سوف يصلون إلى هناك). (بلير مجرد طفل فى يد بوش، الأوبزرڤر، ١٠ مارس ٢٠٠٢م).

إن «الزعم»، كما رأينا، لم يكن من جانب تشومسكى أو پيلجر على الإطلاق.

أعلنت الأوبزرڤر أن: ديكتاتور العراق يقول إن أطفال بلده يموتون بالآلاف بسبب الحظر الذى فرضه الغرب. قال چون سوينى، فى فيلم وثائقى: إن الأرقام مزيفة (سوينى، كيف عرض صدام «مسرحية» جنازات أطفال مزيفين، الأوبزرڤر، ٢٣ يونيه ٢٠٠٢م). فى مقاله فى الأوبزرڤر، استشهد سوينى وحذف واحداً من المصادر الكثيرة للدلائل الموثوق فيها حول الموت الجماعى:

> فى عام ١٩٩٩م، عرضت اليونيسيف بالاشتراك مع حكومة العراق عرضًا عن زيادة فى معدل وفيات الأطفال بلغت ٥٠٠,٠٠٠ فى التسعينيات. كان العرض مجالاً للتساؤلات. لقد أجرى بناء على بيانات من داخل نظام قام بتعذيب الأطفال دون أن يعاقب. إن كل من أجروا البحوث التى استعملتها اليونيسيف عدا باحث واحد، كانوا من موظفى وزارة الصحة، وذلك على حد قول لانست.

فى مقال نشر فى الإسپكتاتور، ذكر أن سوينى قد انحدر إلى أدنى مستوى حين أشار إلى ما أطلق عليه مخطط پيلجر ـ البعث حول العقوبات (سوينى: أول كوارث پيلجر، الإسپكتاتور، ٢٨ يونيه، ٢٠٠٣م).

سألنا هانز ڤون سپونيك، الذى أدار برنامج النفط مقابل الغذاء عن رأيه فى الجدل الذى دار مع سوينى فى مقال الأوبزرڤر. كان رد فعله كما يلى:

> إن مقال سوينى هو نوع من الصحافة الذى يوصف بأنه مراوغ، يحتمل معنيين. لا شك أن حكومة العراق قد تلاعبت بالبيانات لتحقيق أهدافها، إن أى حكومة للأسف تتصرف على هذا النحو. لكن الصحف يجب ألا تفعل ذلك إن هذه المقالة تشويه صارم للحقيقة (رسالة إليكترونية لمحررى عدسات الميديا، ٢٤ يونيه، ٢٠٠٢م).

كتب ڤون سپونيك مباشرة إلى سوينى حول ادعاءاته عن أرقام اليونيسيف المزيفة:

> عزيزى مستر سوينى، لطالما كنت أقدر الأوبزرڤر فى منزلة عالية، ولذلك فقد فوجئت للغاية بالمقال الذى كتبته عن العراق، والذى ذكرت فيه أن أرقام الوفيات هى دعاية عراقية. لسوء الحظ أنه من الصعوبة بمكان أن نحصل على

openkan.com

أى إحصائيات حول العراق، ومن ضمنها أرقام الوفيات. وعلى أى حال، فإنك قد أخطأت تماما فى تقييمك لتحليلات اليونيسيف. لا شك أن اليونيسيف تتعاون مع الحكومة، لكن المنهجية والنتائج خاصة باليونيسيف. لقد أخضع فريق كبير من المتخصصين فى اليونيسيف البيانات إلى مراجعة دقيقة تفاديًا لما لم تتفاده أنت، وأن ما تفعله يعد تسييسًا لمواد إحصائية. إن هذا أمر لا يدل على حرفة صحفية، علاوة على أنه محبط. لماذا لم تجر مشاورات مع اليونيسيفَ فى بغداد ونيويورك قبل أن تكتب مقالك؟ أنا على يقين أنك لا تريد أن تكون ألعوبة فى يد من يريدون اختلاق الأسباب لتشويه أى جهد يحاول رسم صورة للدمار الضخم الذى سببته العقوبات الاقتصادية للعراق، وذلك بالإضافة إلى ما عاناه المدنيون العراقيون من دمار من جراء ذلك. لكن ذلك ما قمت به أنت بالفعل، وجعلت الوضع الصعب أكثر صعوبة. تحياتى، هانز ڤون سپونيك (منقول من محررى عدسات الميديا، ٢٥ يونيه ٢٠٠٢م).

وعلى حد علمنا أن سوينى أخفق فى أن يجد ردّا على ذلك.

دفن آثار العقوبات الاقتصادية

لا أحد ينكر أن «صدام» كان طاغية قاسيًا وقمعيّا، لكن العراق لم تكن دائما هذه الدولة المنهارة، كما حدث لها فى السنوات الأخيرة. وفقًا لتقرير وحدة الاستخبارات الاقتصادية فى البلاد عن العراق قبل فرض العقوبات عليها، كانت العراق دولة تتمتع بالرخاء، وكانت بين أكثر الدول سعة وكرمًا فى العالم العربى (العراق: تقرير البلاد ١٩٩٥ – ١٩٩٦م). فى ديسمبر ١٩٩٩م ذكر تقرير اللجنة الدولية للصليب الأحمر: منذ عقد مضى فقط، فاخرت العراق بأن لديها أحدث بنية أساسية، وأعلى مستوى معيشة، فى الشرق الأوسط، ونظامًا متقدمًا للرعاية الصحية، ومعالجة مياه متطورة، وإمكانيات كبيرة لضخ المياه (التقرير الدولى، العراق: عقد من الخطر، ديسمبر ١٩٩٩م). فى عام ١٩٩٦م، أصدر مركز الحقوق الاقتصادية والاجتماعية تقريرًا عن الوضع قبل حرب الخليج والعراق:

كان أكثر من ٩٠ بالمائة من السكان يحصلون على الرعاية الصحية الأساسية، بما فى ذلك التشخيص المعملى والتحصين ضد أمراض الأطفال، وأثناء سبعينيات وثمانينيات القرن العشرين، شيدت الشركات البريطانية واليابانية عدداً لا يحصى من المستشفيات الحديثة الضخمة فى جميع أنحاء العراق، بها تكنولوچيات تشخيص وعلاج وإجراء عمليات متطورة للغاية. والخدمات من المرحلة الثانية والثالثة ـ بما فيها العناية الجراحية والفحص المعملى ـ متاحة لمعظم شعب العراق وبتكلفة رمزية. وركزت مدارس الطب والتمريض فى العراق على النساء، واجتذبت طلبة من جميع أنحاء الشرق الأوسط. تدرب أغلبية أطباء العراق فى أوروبا والولايات المتحدة، وحصل ربعهم على درجات زمالة وتخصص (**معاناة خطر الأمم المتحدة**، مايو ١٩٩٦م <www.cesr.org>).

أصبح الوضع فى العراق فى ظل العقوبات الاقتصادية مختلفًا بدرجة كبيرة. استنتج ريتشارد جارفيلد، أستاذ علم الأوبئة المعروف فى جامعة نيويورك، أن معظم الزيادات فى عدد وفيات الأطفال بين أغسطس ١٩٩٠م ومارس ١٩٩٨م كانت فى المقام الأول مرتبطة بالعقوبات الاقتصادية (وفيات الأطفال وانتشار أمراض الأطفال بين العراقيين منذ ١٩٩٠ إلى ١٩٩٨م: تقييم آثار حرب الخليج والعقوبات الاقتصادية مارس ١٩٩٩م <www.nd.edu>). ذكر جارفليد أن معدلات الوفيات التى تضاعفت ثلاث مرات منذ ١٩٩٠م تعد أمرا فريداً، حيث إنه لا توجد معلومات عن وجود ارتفاع فى وفيات الأطفال على مدى خمس سنوات فى العالم الحديث (چون ميولر وكارل ميولر، **منهجية الدمار الشامل: تقييم التهديدات فى النظام العالمى الجديد**، دورية الدراسات الإستراتيچية، المجلد ٢٣، رقم ١، ٢٠٠٠م، صفحات ١٦٣ - ١٨٧).

لقد تخلص تمامًا نظام الميديا من هذه الحقائق، إذ أنه يفهم أن شيطنة صدام حسين ونظام الحكم العراقى مسألة حيوية لتبرير شن الحرب. وبالمثل استبعدت الميديا أى إشارة ولو طفيفة إلى مسئولية لندن وواشنطن عن موت أكثر من مليون شخص فى العراق ـ وهم الأفراد نفسهم الذين ادعى كل من بلير وبوش أنهما يسعيان لتحريرهم.

من بين ١٢,٣٦٦٦ مقالة نشرتها الجارديان والأوبزرڤر الواسعتا الانتشار، لم يرد ذكر لهاليداى فى حديثه عن العراق إلا فى مقالتين فقط، وتم ذكر ڤون سپونيك خمس مرات وحسب، وذلك فى عام ٢٠٠٣ م. وفى مقالات عام ٢٠٠٤م البالغ عددها ٨٨٢٧ مقالة ذكر هاليداى مرتين فى شأن العراق وسپونيك خمس مرات.

وفى الاتجاه نفسه، أعلنت القناة الرابعة للأخبار: لطالما انتقدت العقوبات بمرارة بزعم أن الأموال صرفت لصدام وليس للشعب العراقى. والآن يثور تساؤل حول ما إذا كانت بعض الأرباح قد حولت أيضًا للخارج (أخبار الظهيرة قناة ٤، ٢٢ أپريل، ٢٠٠٤م). لكن لم يُسمح للنقد المرير للإبادة التى سببها الحظر بالظهور.

ولنقارن ذلك بمقالة الديلى تلجراف: قال نقاد البرنامج إنه أصبح طريقة يكافئ بها صدام أصدقاءه فى الغرب ويتلاعب بالأمم المتحدة (فيليپ ديلڤيز بروتون، الساسة الروس والفرنسيون تم رشوتهم للتخفيف من العقوبات التى فرضتها الأمم المتحدة، الدايلى تلجراف، ٢٢ أپريل، ٢٠٠٤م).

غطت بى. بى. سى. القصة نفسها وقامت بالحذف نفسه: اتهمت تقارير الميديا الحالية أفرادًا وشركات من أكثر من ٤٠ دولة، من ضمنهم كبار المسئولين فى الأمم المتحدة، لتورطهم فى فساد وتلقى رشاوى فيما يتعلق بمبيعات النفط. والتقرير مقتبس من ڤون سپونيك:

> يقول هانز ڤون سپونيك منسق الشئون الإنسانية السابق فى الأمم المتحدة بشأن العراق: إن الادعاءات تحتاج إلى إيضاح وتفسير، ولكنه أنكر أن الهيئة الدولية قد تورطت فى الفساد: إن أكبر بنود الصفقات، كانت ابتزاز أموال، وسوء استغلال، واستردادات من بعض المخصصات تم ارتكابها على مسمع من مسئولى الأمم المتحدة، كان ذلك ما ذكره لبرنامج اليوم (الأمم المتحدة تأمر بإجراء تحقيق حول الفساد فى العراق، أخبار بى. بى. سى. ٢٢ أپريل ٢٠٠٤م) (<http://news.bbc.co.uk/1/hi/world/middle_east/3648409).

على أى حال، لم يأت ذكر لشجب ڤون سپونيك الشديد لدور العقوبات الاقتصادية فى القتل الجماعى لشعب العراق. فعلى سبيل المثال، فى ديسمبر ١٩٩٩م أخبر ڤون سپونيك المستمع البريطانى بما يلى:

أصدقائى، إن بلدكم تحاول أن تحبس نمرًا متوحشًا. لكنكم تقتلون الطائر النادر الجميل. فى خلال عشرين سنة سوف تقوم جامعاتكم المدققة باستخدام العقوبات على العراق كمثال لما لا يجب اتباعه فى ممارسة السياسة الخارجية.

(http://no-nukes.org/voices/archive4/vfp48.html)

لَوَت الديلى تلجراف الحقيقة فى مقالة أخرى:

ليس هناك حجج أكثر مرارة ضد الاستعداد للحرب من زعم نشطاء اليسار، والتقدميين العرب والمتطرفين المسلمين، أن العقوبات التى فرضتها الأمم المتحدة قامت بقتل أطفال العراق عن طريق حرمانهم من الطعام والدواء.

إنهم يلومون بريطانيا والولايات المتحدة اللتين أبقتا على العقوبات فى وجه المعارضة المتزايدة من فرنسا وروسيا.

لقد رتب نظام صدام لمنتقدى الحظر زيارات روتينية للمستشفيات وللمنازل ليقفوا على مدى المعاناة التى تسببت فيها. (داڤيد رينى، محاسيب صدام ازدادوا ثراء من أموال منع الجوع. الديلى تلجراف، ٢٢ أپريل، ٢٠٠٤م).

يُفترض أن نشطاء الجناح اليسارى يضمون كبار ديپلوماسيى الأمم المتحدة الذين وضعوا ونفذوا أسس برنامج النفط مقابل الغذاء، وكذلك باحثى وكالة المعونة التابعة للأمم المتحدة.

كتب محررو التايمز: «كان من الواضح دائما أن المشروع لم يعمل على الوجه الذى كان معدا له، لقد تضور أطفال العراق جوعًا، وخلت المستشفيات من العقاقير، بينما صدام يؤثث المزيد من القصور». وُصفَ البرنامج بأنه فشل فى دعم شعب العراق. عن عدد العراقيين الذى لا يحصى ممن لاَقوا حتفهم وعانوا الفقر والفشل والحرمان، كتبت الصحيفة برقة ولطف: «تظل الأمم المتحدة متهمة بسوء الإدارة، إذا لم يكن التورط الكامل، فى فضيحة الضحايا من المدنيين الأبرياء، الذين مات البعض منهم بسبب نقص الدواء». (الافتتاحية، الغذاء مقابل الفضيحة، التايمز ٢٢ أپريل، ٢٠٠٤م).

فى الفيلم الوثائقى الذى أذاعته بى. بى. سى. عن چون سوينى. **أم كل المساخر**، قال برهام صلاح ـ الذى أصبح فيما بعد رئيس وزراء الاتحاد الكردستانى، ثم فيما بعد نائب رئيس الوزراء العراقى:

> إن برنامج النفط مقابل الغذاء برنامج جيد، لا بد من استمراره. إنه أفضل شىء حدث فى العراق منذ إنشاء دولة العراق. وذلك ليس فقط بالنسبة للمناطق الكردية، بل كذلك لباقى أنحاء العراق؛ لأننا لم يسبق وتلقينا مثل هذا البرنامج الجيد ـ بالنسبة لكل العراقيين، وليس فقط للأكراد (أم كل المساخر، مراسل بى. بى. سى. ٢٣ يونيه، ٢٠٠٢م).

بدعم من هذه الموجة من الدعاية، استطاع الصحفيون أن يمروا مر الكرام على مسئولية الغرب عن تلك الجرائم الفادحة ضد الإنسانية. فى شريط وثائقى فى بى. بى. سى. فى نوڤمبر ٢٠٠٢م **صدام: تحذير من التاريخ** (بى. بى. سى، ١، ٣ نوڤمبر ٢٠٠٢م)، قصر چون سمپسون تعليقاته على مسئولية الغرب عن الإبادة الجماعية فى العراق كنتيجة للعقوبات فى ١٦ كلمة فى عبارة واحدة. لأسباب لا تعرفها إلا الپانوراما، استخدم سمپسون الفعل الماضى: كانت العقوبات بالفعل عقابًا قاسيًا؛ لأنها تسببت فى الأساس فى إيذاء الشعب البسيط لتلك الدولة. هذا كل ما يمكن أن يقال فى البانوراما عن قتل مليون مدنى على يد حكومتنا. ما الذى يمكن أن تضيفه بى. بى. سى. إذا ما قتلت حكومتنا مليونى فرد أو ثلاثة ملايين، أو خمسة ملايين؟ هل ستغطى الملايين الإضافية باثنتى عشرة كلمة أخرى؟ أو بعبارة ثانية أو ثالثة؟ هل هناك أسوأ وحشية مما حدث كى تتحول بى. بى. سى من إلقاء الضوء على أعداء رسميين مثل صدام إلى التركيز على حكوماتنا نحن؟، ميّع سمپسون الست عشرة كلمة بأن أضاف عن العقوبات الاقتصادية: يعلم صدام تماما أنهم [الشعب العراقى] كانوا سيعانون أشد مما يعانونه الآن!

لاحظ تيموثى جارتون آش فى مقال نُشر فى الجارديان: «أمريكا لم تكن أبدًا الشيطان الأعظم. كانت أحيانًا جاتسبى العظيم: كانوا أناسًا مهملين ـ توم وديزى ـ حطموا أشياء ومخلوقات ثم تخلوا مرة أخرى عن عملهم وعادوا إلى نقودهم ولا مبالاتهم...» (**أمريكا فى امتحان صارم**، الجارديان، ١٧ أپريل، ٢٠٠٣م).

توم وديزى ـ دونالد رامسفيلد وجيش الولايات المتحدة ـ حطموا بالفعل أشياء ومخلوقات فى العراق، مخلوقات بشرية وإن كانت من ذوى البشرة البنية. ما الذى يمكن وصفه باللامبالاة أكثر من إنهاء العقوبات أخيرًا بعد اثنى عشر عامًا حصدت حياة مليون من الأبرياء، وحطمت للمرة الثانية ركام دولة لا تستطيع الدفاع عن نفسها مخلفة وراءها ١٠٠,٠٠٠ ضحية؟

يلخص تشومسكى حقيقة الأداء الصحفى بدقة شديدة:

> عندما تحاول أن تدفع أحدا للحديث حول هذه المسألة، فلن يستطيع فهم مغزى سؤالك. إنهم لا يفهمون أننا يجب أن نطبق على أنفسنا المقاييس نفسها التى نطبقها على الآخرين. إن ذلك أمر مبهم. ليس هناك مبدأ أخلاقى أكثر أولوية. كل ما عليك أن تقرأ فيلسوف چورچ بوش المفضل [المسيح]. توجد تعريفات فى الأناجيل للمرائين، المرائى هو شخص يرفض أن يطبق على نفسه المقاييس التى يطبقها على الآخرين. على هذا الأساس، فإن التعليق ومناقشة ما يسمى الحرب على الإرهاب إنما هو رياء خالص، فى الواقع دون استثناء. هل يمكن لأحد أن يفهم ذلك؟ لا، لن يمكنهم فهم ذلك. (**القوة والإرهاب**، دار نشر السبع قصص، ٢٠٠٣م، ص٢٩).

محرر الأوبزرڤر روچر آلتون
والمحارب القديم ذو الثلاثة وثمانين عامًا

فى ١٥ مارس ٢٠٠٢م، بعث إلينا أحد قراء عدسات الميديا رسالة إلكترونية كان قد أرسلها إلى روجر آلتون، محرر الأوبزرڤر. أخبرنا أنه من المحاربين القدماء فى الحرب العالمية الثانية، يبلغ من العمر ٨٣ عامًا (وطلب منا أن يظل مجهول الاسم)، لقد خدم لمدة سبع سنوات كضابط فى الفرقة ١٤ من سلاح الدبابات، ويعد فى نظرنا شخصية مرموقة، عقلانى وعاطفى فى الوقت نفسه.

أخبرنا أنه كتب إلى آلتون وإلى نيك كوهين كاتب عمود الأوبزرڤر، لأنه يعرف تمامًا أهوال الحرب، بمعنى أهوالها على المدنيين الأبرياء وعلى الجنود. وشعرنا أن خطابه لآلتون يستحق أن نورده كاملا:

قرأت مندهشًا الدفاع الذى أرسلته إلى عدسات الميديا حول مقالتكم الأخيرة وتعليقاتكم عن العراق، إذ تعودت أن أنظر إليكم سابقًا كمصدر للتنوير أكثر من معظم المعلقين. بدا الأمر بالنسبة لى (رجل عجوز عمره ٨٣ عامًا وقارئ لعدة عقود للأوبزرڤر) محاولة من جانب كثيرين من الصحفيين والمحللين والمعلقين أن يتجهوا نحو ما يعتقدون أنه الأفيد لهم، وأنه لن يبعدهم عن «المؤسسة»، بتقبلهم مجادلات لبعض هؤلاء من أمثال هاين، وبرادشو، وسترو، الذين تخضع نظرتهم عادة لتأكيد النفوذ السياسى الحالى. ينحاز هذا النفوذ دائما إلى مظلة سيطرة حكومة الولايات المتحدة الحالية (وليس الشعب الأمريكى) لتعزيز طموحاتها ـ وليس طموحات حزب العمل (الذى ارتبطت به معظم السنوات السبعين التى عشتها)، ولكنها طموحات مرتبطة بمن يفردون دورًا جديدًا له، حالما حققوا مراكز اكتسبوها على أكتاف أجيال من عمال الحزب.

أقول بكل لطف، أرجوكم افحصوا المعلومات والحقائق بعمق، وحاولوا مقاومة إغراء تقمص مجادلات الآخرين أو استخدامها... راجيًا ألا يبدو ذلك كما لو كان شبيهًا بكلام جَدٍّ مُسن كما هو حالى، لكنكم لا بد ستشعرون بالارتياح إذا ما حاولتم «أن تستخرجوا من الأعشاب السامة العصارة الشافية». سأظل أتطلع إلى جهدكم التالى.

المخلص

(تم حذف الاسم)

كانت استجابة روجر آلتون محرر الأوبزرڤر بالبريد الإليكترونى:

ليست تلك هى الحقيقة.. صدام هو من قتل كل الأطفال الأبرياء، وليست العقوبات الاقتصادية. آسف.

تتحدث قسوة إجابة آلتون عن نفسها.

ففى أبريل ٢٠٠٤م، كتبنا لمراسل الإندپندنت آندرو بنكومب ما يلى:

العزيز آندرو

ربما أتساءل حول مقالكم اليوم فى الإندبندنت. لقد كتبت:

إن برنامج النفط مقابل الغذاء، المثير للجدل، تم وضعه فى ١٩٩٦م بهدف مساعدة العراقيين الذين عانوا من عقوبات الأمم المتحدة التى فرضت بعد حرب الخليج ١٩٩٠ - ١٩٩١م. يتيح المشروع للعراق بيع كميات محدودة من النفط ـ من المفترض أنها تتم فى ظل رقابة مشددة من الأمم المتحدة ـ لتمويل شراء الطعام والسلع الإنسانية (ربما رشا صدام كبار المسئولين من برنامج النفط مقابل الغذاء، الإندبندنت، ٢٢ أبريل ٢٠٠٤م). لماذا ذكرت أن البرنامج «محل جدال»، وتجاهلت ذكر كل من دينيس هاليداى أو هانز ڤون سپونيك المسئولين السابقين عن المشروع؟ واللذين استقالا احتجاجًا على الآثار المخربة لقرار الأمم المتحدة بفرض العقوبات الاقتصادية.

كما تعرف فإن دينيس هاليداى استقال فى عام ١٩٩٨م، واصفًا نظام العقوبات بأنه غير قانونى وغير أخلاقى. لقد قال إننا نقوم بعملية تدمير لمجتمع بأكمله. وقال هاليداى أيضًا إن العقوبات كمفهوم قد أفلست لأنها تدمر أفرادا أبرياء وربما قوّت قيادة البلد. وقال كذلك: سوف أستخدم مصطلح الإبادة الجماعية لتعريف استخدام العقوبات ضد العراق.

استقال هانز ڤون سپونيك من المنصب نفسه فى عام ٢٠٠٠م، قائلا إن العقوبات خلقت مأساة إنسانية حقيقية، وتساءل إلى متى سيظل المدنيون ـ الذين هم أبرياء من كل ما يحدث ـ معرضين إلى مثل هذا العقاب على أشياء لم يرتكبوها أبدًا؟!

أحصى تقرير اليونيسيف لعام ١٩٩٩م أن أكثر من نصف مليون طفل ماتوا كنتيجة مباشرة للعقوبات.

لماذا لا تعتبر أن أيّا من تلك المعلومات جديرة بأن تظهر فى تقريرك اليوم؟

أتطلع إلى أن أسمع ردك، إذا تكرمت.

تحياتى

داڤيد كروموِيل (٢٢ أبريل، ٢٠٠٤م)

تلقينا فى اليوم نفسه هذا الرد:

داڤيد شكرًا على خطابك. جميل أن أسمع منك شيئًا مرة أخرى، وأثق فى كل ما تذكره.

إن إجابتى المختصرة على سؤالك، أنه لو كان قد أتيح لى مزيد من المساحة والوقت لكنت ذكرت، ليس فقط هاليداى وسپونيك كما اقترحت، ولكن كل فرد ارتبط بالمجادلات المشتعلة حول العقوبات. كان علىّ أن أذكر مادلين أولبرايت (إنها تستحق ذلك)، وريتر، وغيرهما، ولكنت قد أفردت مساحات كبيرة لجيوف سيمونز وعمله المُلهم: استهداف العراق: العقوبات والقصف بالقنابل فى سياسة الولايات المتحدة.

حيث كان علىَّ كتابه ٤٦٠ كلمة ـ فى ٢٠ دقيقة أعطيتها للمقالة التى كنت أكتبها صباح أمس ـ وهى لمحة مختصرة عن التحقيقات بشأن أعمال الفساد المزعومة فى برنامج الأمم المتحدة عن الغذاء، والتى تورط فيها ثلاثة من كبار المسئولين. فى نظرى، وقد تكون نظرتى مُضَلِّلَة، أعتقد أن معظم الأشخاص على علم بالجدال الدائر حول العقوبات، وحيث إن المساحة المخصصة لى كانت محدودة، فقد كان علىَّ الاختيار بين المعلومات التى أستخدمها.

لا أعتقد أن كل خبر صغير يحتاج إلى أن يكون تاريخا كاملا لموضوع. ولو كنت قد شعرت بأن موضوع العقوبات ووجهة نظر هاليداى حولها لم يتم تغطيتها تغطية كافية، فإننى لم أكن أتردد على الفور فى تقديم تغطية لها. وأعتقد أن هذه القصة سوف أعود إليها فيما بعد.

إذا كنت تريد السؤال حول سبب تخصيص ٤٦٠ كلمة فقط لى وليس أكثر من ذلك بشأن موضوع مثل ذلك، بينما تفرد الصحيفة مساحات كبيرة لتغطية موضوع عدم ولاء داڤيد بيكهام [لاعب كرة القدم]، فعليك أن تتوجه بسؤالك لشخص آخر أكبر مركزا منى فى الصحيفة.

هل يساعدك ذلك؟ هل دعمت دعايتك حول نموذج أداء فرد يعمل فى ميديا مملوكة لمؤسسة ما؟ لقد حاولت بالفعل شرح بعض من الضغوط الأساسية والقيود لموضوع إطالة المقال والوقت المحدد لإنجازه ـ وهى ضغوط واقعية

على الصحفيين التى يبدو أنكم عادة ما تتجاهلونها فى تحذيرات الميديا. أدرك أنك ستقوم باختيار بعض أجزاء من ردى، لكنى آمل أن تضع ملحوظات حول كل ما تريد اقتباسه والسياق الذى ورد فيه.

أرجوك معاودة الاتصال بى إذا كنت محتاجا لأشياء أخرى. أتطلع لقراءة مؤلفك حول العراق.

تحياتى

آندرو بنكومب

نحن مدينون بالفضل إلى آندرو بنكومب على إجابته. على أى حال، فإن الزعم بنقص المساحة وعدم توفر الوقت يستحق الملاحظة. ولنلاحظ أنه فى معظم المساحات المتاحة فى الإندبندنت، والجارديان، والتايمز، والتلجراف، وأخبار القناة الرابعة، وعلى موقعها على الإنترنت، وأخبار بى. بى. سى. وموقعها على الإنترنت، وغير ذلك، لا يوجد على ما يبدو مساحات كافية لذكر ـ وذلك وفقا لقول كبار مسئولى الأمم المتحدة ـ تورط بريطانيا فى الإبادة الجماعية. هل حقا علينا أن نعتقد أن هذا الصمت نتيجة لضيق المساحة؟ فى الواقع فإنه لا وجود لنقص فى المساحات فى الميديا ـ إنه تجاهل منهجى، وليس نقصًا.

حقّا إن بعض القراء يهتمون «بالجدال» حول نظام العقوبات الذى فرضته الأمم المتحدة، ولا يوجد كثيرون ممن يهتمون بأن ديبلوماسيى الأمم المتحدة اتهموا الولايات المتحدة والمملكة المتحدة بإبادة جماعية فعلية فى العراق، لسبب بسيط، أن ذلك الأمر لم يذكر إلا نادرا. حتى إذا لم يكن القراء مهتمين، فإن الأهمية غير العادية للموضوع تستحق دون شك التركيز. على كل حال، لم تمل الميديا من تذكيرنا بإطلاق الغاز السام على المدنيين فى حلبجة على يد صدام ـ وهى جريمة أصغر بكثير بالمقارنة بما تفعله حكومتا إنجلترا والولايات المتحدة.

ثلاث رسائل إلكترونية من نيك كوهين جديرة بالملاحظة

فى عام ٢٠٠٢م، تبادلنا كثيرًا من الرسائل الإلكترونية مع نيك كوهين محرر

الأوبزرفر. لا تسمح المساحة هنا بعرض كل الرسائل بالتفصيل، إلا أن أداء كوهين كان بمثابة بصيرة جديدة لنا.

نشرنا فى ١٣ مايو ٢٠٠٢م تحذير الميديا «نيك كوهين من الأوبزرفر حول العراق، وتشومسكى وپيلجـــر» <www.medialens.org/alerts/02/020313_de_Guardian Cohen.html> . لاحظنا تعليقات نيك كوهين فى ١٠ مارس ٢٠٠٢م:

> أتطلع لرؤية كيف استطاع ناعوم تشومسكى وچون پيلجر معارضة حرب سوف تنهى العقوبات التى يزعمان أنها قتلت مئات الآلاف من الأطفال الذين كان يجب أن يكونوا سعداء وأصحاء فى دولة حبيسة (لا تغتظ، سوف يصلون إلى هناك). (بلير ليس إلا ألعوبة فى يد بوش، الأوبزرفر، ١٠ مارس، ٢٠٠٢م).

تلقت عدسات الميديا هذه الإجابة من نيك كوهين فى ١٣ مارس ٢٠٠٢م:

المشكلة فى قضية أن العقوبات هى التى سببت التضور جوعا هى أن :

١ ـ لم تستخدم هذه النظرية إبان العقوبات التى فرضت على جنوب إفريقيا.

٢ ـ صدام طاغية قتل عشرات الآلاف من شعبه.

٣ ـ تم تخفيف نظام العقوبات جزئيا فى منتصف التسعينيات.

٤ ـ والأهم من ذلك أن «صدام» أقحم منهجه فى رأسمالية الصدمات لإثراء نفسه وأصدقائه المقربين. كما حدث فى روسيا عندما تم الجمع بين الخصخصة وعصابات استغلال النفوذ.

يمكنك ـ إن أردت ـ حذف كل ذلك، وأن تتبع حسابات الأمم المتحدة البسيطة. لا شك أن من شغلوا نفس منصبك من قبل قد توصلوا إلى جدل مقنع لدعم نظرية أن مجاعة أوكرانيا نشأت بسبب مقاطعة الغرب للبلشفية أكثر من العم العزيز العجوز چو (چوزيف ستالين).

أجبنا بمجموعة من الشواهد التى نعرضها فى هذا الفصل فى ١٥ مارس (انظر <www.medialens.org/alerts/02/020315_de_Guardian Cohen-replyhtm>).

وأجاب كوهين فى اليوم نفسه :

أعزائى المستسلمين للعبودية

كانت درجة احترامى لكم ستزيد إذا ما أظهرتم أقل قدر من الإدراك لكون الطاغية يتحمل بعض المسئولية عن الطغيان . أقدر صعوبة ذلك عليكم ؛ لأنه ينطوى على مصطلحات ذات مبادئ معقدة ومخيفة أوروبية المنشأ مثل العدالة والعالمية [عالمية القيم الإنسانية]، وأشارككم آلامكم بالفعل . ولكن من أجلكم لا من أجلى ، أود أن أعرف بالتقريب عدد الوفيات التى سببها صدام؟ إذا اعترفتم أن العدد يتكون من رقمين أو أكثر ، فماذا نفعل حيال ذلك؟ يحيا چو ستالين .

أجبنا عليه مرة أخرى فى ٢٠ مارس (ارجع إلى

(www.medialens.org/alerts/02/020320_de Observer_Cohen repley2html.>

وأخيراً تلقينا هذه الإجابة من كوهين فى ٢٣ مارس ٢٠٠٢م :

الأعزاء عدسات الميديا

آسف لأخذ المبادرة . ما أود إيضاحه من جانبى ، معترفا بإثم استخدام المزاح ، أنه يوجد ثلاثة حلول ممكنة لأخذ العراق :

١ ـ حرب تدمر «صدام» إما عن طريق غزو مباشر أو ثورة يمولها الغرب . (يقوم بوش حاليا فى التفكير فى القرار الذى يجب عليه اتخاذه بين الخيارين ، وبلير سوف يفعل ما يخبره به بوش) وبعد النصر ، سوف يسقط الحظر .

٢ ـ عدم شن حرب وعدم فرض حظر ، ويترك صدام بمفرده ، وأخمن من رسالتكم الإليكترونية أن هذا هو موقفكم .

٣ ـ عدم شن حرب ، لكن الحظر ـ خاصة الخاص بحظر السلاح ـ يتم فرضه . وتقوم القوى الأجنبية بتقديم الملجأ الآمن للأكراد ، وسوف يؤيد الرأى العام العالمى قيام دولة كردية مستقلة . وعلى القوات الجوية الأجنبية كذلك أن تقدم غطاء جويا لحماية الأغلبية الشيعية الموجودة فى الجنوب .

الحلان الأول والثالث قريبان من بعضهما البعض عن الحل الثانى، الذى أدى بى إلى أن أتطرق إلى الصعوبة التى سيواجهها أشخاص مثلكم فى ضمنا إلى نضالكم القادم.

يمكن لقرائنا الاطلاع على ردنا فى ٢٦ مارس على هذا الموقع .www.medialens org/alerts/02/020326de_Observer_Cohn reply_3.html.

تعد رسائل كوهين الإلكترونية نقطة تحول بالنسبة لنا. بعد أقل من تسعة أشهر قضيناها فى مشروع عدسات الميديا، بدأنا ندرك إلى أى حد يعجز حتى كبار الصحافيين فى الدفاع عن حججهم ضد الاعتراضات المنطقية. وهذا ما كتبناه إلى كوهين فى ١٥ مارس، ٢٠٠٢م:

نبعث إليك باعتراضات مخلصة ومفصلة على حججك، وفى إجابتنا عليك (وكذلك كل من راسلك) تلقينا ردا جافا ورافضا، غير مدعوم بالشواهد، بحيث لا تبدو فيه أى محاولة للرد على النقاط التى أثرناها. من تجربتنا، فإن تلك هى القاعدة فى الاتجاه الصحفى السائد؛ لا ترحيب بأى مناقشة جادة؛ بل يعامل الاختلاف فى الرأى بازدراء وسخرية، أو يتم تجاهله، لا وجود لضرورة عرض الفكرة وتفنيدها، ومنافشتها، والنقاش حولها ـ من المفروض أنه ما علينا نحن الجمهور المتلقى إلا الإصغاء إلى عباراتكم الحكيمة، ثم نلزم الصمت. والتجرؤ على القيام بأى شىء آخر محكوم عليه بالغضب والاستياء من جانب الصحافيين الذين يبدو أنهم ينظرون إلى أنفسهم كشخصيات مشهورة ليس علينا إلا تبجيلهم، وليس كأشخاص يقومون بنشاط يدخل فى مجال الخدمة العامة، التى تستوجب التمحيص الحاد، إذا ما كانت تؤدَّى على الوجه الأكمل.

لا يسعنا إلا التأمل فى حقيقة أنك واحد من أكثر المعلقين الليبراليين الذين يحظون بالاحترام فى التيار الرئيسى. وقد لاحظنا كذلك أنك بالكاد تتصدى إلى الاتهامات الجادة ـ من أن حكومتنا مسئولة بحق عن الإبادة الجماعية فى العراق. وأن أداءك فى مثل هذا الموضوع الحيوى ليس إلا مزيدًا من الإيضاح للوضع المرعب «للصحافة الحرة» فى دولتنا.